ترميز التخصص: (مثال A.L. F1.S1.01)

ترميزات المهن المتاحة لهدا التخصص :(مثال B 1406, C 1202, I 2205, O1301)

البطاقة التعريفية بالتخصص : (مثال الآلية)

المستوى: دكتوراه

الميدان: الحقوق والعلوم السياسية

الشعبة: الحقوق

الاختصاص: القانون الجنائي

1- مكان التكوين

الكلية : الحقوق والعلوم السياسية

القسم: الحقوق

مرجع قرار التأهيل: القرار رقم 033 المؤرخ في 13 جانفي 2022.

2- المشاركون الآخرون :

الشركاء من المؤسسات الجامعية الأخرى:

- المديرية العامة للبحث العلمي والتطوير التكنولوجي، جامعة باتنة 1،
- مخبر الأبحاث والدراسات متعدد التخصصات في القانون.
- التراث والتاريخ، مخبر الحوكمة والقانون الاقتصادي..

المؤسسات والشركاء الاجتماعيون والاقتصاديون الآخرون: /

الشركاء الدوليون الأجانب: /

3- التنظيم العام للتكوين: مكانة المشروع

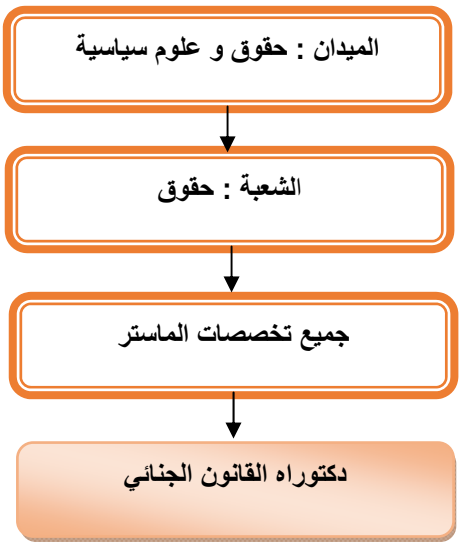

4- مضمون التكوين وسياقاته:

يقوم التكوين في تخصص القانون الجنائي على أهمية تعميق المعارف و تعزيز الثقافة القانونية للطلبة الباحثين و المتخصصين، نتيجة التحديات الجديدة للسياسة الجنائية المعاصرة.من ناحية التكوين الأكاديمي يشتمل التخصص على برنامج لمجموعة من المواد تدخل في صميم المعارف و مهارات قانون الجنائي في مختلف مراحل التكوين.

دروس السداسي الأول:

- الدروس الإجبارية لتعزيز المعارف.(قانون الجنائي)
- تعميق المعارف في مجال توجهات السياسة الجنائية الدولية(بحجم ساعي يساوي 28 ساعة).

السداسي الثاني:

- الإجراءات الجزائية بين الثابت و التبسيط(بحجم ساعي يساوي 28 ساعة).

5- هداف التكوين:

الهدف من التكوين الجامعي في مرحلة الدكتوراه توسيع المعارف المتخصصة في إطار تطبيق الجودة الشاملة في الجامعة ، خاصة وأن هذه الأخيرة أصبحت اليوم منظومة ديناميكية، تحقق التوازن والتكامل مع المجتمع فالمجتمع هو منطلقها ونهايتها والتنمية الشاملة هي هدفها، فقد تطور دور الجامعة من نقل المعرفة إلى إنتاج الرأسمال البشري ، فلم يعد دور الجامعة ينحصر في نقل المعرفة بل تعداه إلى البحث العلمي وإنتاج المعرفة و خدمة المجتمع أي تجسيد فكرة الجامعة المنتجة، والتخصصات المقترحة (قانون جنائي، قانون شركات وقانون البيئة والعمران وقانون جنائي للأعمال والقانون الدستوري)

في إطار مشروع الدكتوراه لا يكمن في أن يكون مجرد تكتل للبرامج التكوينية، بل يرمي التكوين إلى إنشاء دينامكية تهدف لخلق ترابط وانسجام بين مختلف التخصصات العلمية البحثية فهو يوفر تكوينا متعدد التخصصات حول مواضيع مختلفة في القانون في إطار عولمة المعرفة، وذلك من خلال تعزيز التعليم العالي، ومن أهدافه المساعدة في الانفتاح الفعلي على المحيط الاقتصادي والاجتماعي، من خلال البحث في أمور هامة، منها عصرنة العدالة ،أمن الأفراد، ممارسة الحقوق والحريات والبيئة والعقار، و حوكمة المؤسسات المالية والاقتصادية، ودور الشركات في تحقيق انتعاش اقتصادي، وهدا كله في ظل دولة القانون والمؤسسات الدستورية، التي تكفل تحقيق هذا.

6- المهارات المستهدفة من التكوين:

تم إعداد برنامج التكوين في شعبة الحقوق لغرض علمي وأكاديمي لاستكمال دراسات التكوين في الطور الثالث والحصول على درجة دكتوراه الطور الثالث، حيث يهدف التكوين إلى تحقيق تكوين يرتبط بطبيعة التخصصات المقترحة، فيسمح باستيعاب الطلبة الباحثين لكل ما له علاقة بالتخصصات من مفاهيم وأطر نظرية تسمح بتوظيف المكتسبات المعرفية في المسار العلمي في مرحلة التكوين، مع ربطها بالجوانب التطبيقية وبأثرها لمرحلة ما بعد التكوين

و يتسم هذا العرض التكويني بتوجه واضح نحو التغيير الهادف لتحسين قدرة خريجي التخصصات على التكيف مع متطلبات سوق العمل عبر إدراج كل ما يتعلق بالإطار القانوني، السياسي، و التقني، والاقتصادي، والأهم من ذلك فهم التفاعلات بين المؤسسات الرسمية وغير الرسمية، على المستوى الداخلي والدولي ، ولذلك يفترض أن يساعد عرض التكوين على شغل مراكز في قطاعات نشاط متعددة عمومية وخاصة ، بدء بالوظيفة العامة: بصفة موظفين، مستشارين،...الخ، حيث يعتبر عرض التكوين المقترح أفضل تمهيد لإدماج الخريجين في هذا المجال طالما أنه من بين العروض عبر-التخصصية التي تؤهلهم للعمل و اكتساب الكفاءات و المهارات العلمية اللازمة لذلك خاصة كأساتذة و باحثين في الجامعات ومراكز البحث ، و كموظفين مؤهلين في الإدارات وقضاة ومحامين ولا يستثنى من ذلك أيضا تأهيل المعنيين لشغل وظائف في المؤسسات الاقتصادية .

7- الإمكانات المحلية، الجهوية والوطنية لقابلية التوظيف:

- على المستوى المحلي يعتمد البرنامج على الإمكانيات البشرية و المادية للكلية و الجامعة.
- الإمكانية توظيف و الاستعانة بإمكانيات المؤسسات القضائية المحلية و الوطنية لضمان التكوين التطبيقي الميداني للطلبة.